دور الحركات في مبنى الكلمة ومعناها
أمارة وإمارة مثالا

أ. د. صادق عبد الله أبو سليمان

مدخل :

تشكل الحركات قسيمًا للصوامت، وهما معًا يشكلان مباني كلمات اللغة وتراكيبها في الكلام، وإذا كان عدد الحركات في لغتنا العربية الفصحى أقلَّ بكثيرٍ من عدد صوامتها؛ فهي في نسج كلامها لا تتعدى الثلاثة كَيفًا: (الفتحة والضمة والكسرة القصار)، ولا تتعدى الستة كمًّا وتأثيرًا بغضِّ النظرِ عن اختلاف أطوالها مدًّا أو مطلًا: (الفتحة والضمة والكسرة الطويلات)، أو إنْ شئت فقل بمصطلح العرب الذائع: (الألف والواو والياء المَدِّيات).

أما عددُ الصوامت في العربية الفصحى فهو تسعةٌ وعشرونَ كما عدَّها الأوائلُ من رادة الفكر النحوي العربي كالخليل (ت. ١٧٥هـ)[١]، وسيبويه (ت. ١٨٠هـ)[٢]؛ وثمانيةٌ وعشرون كما

(١) الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين مرتبًا على حروف المعجم، ترتيب وتحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية- بيروت/ لبنان، ط١/ ١٤٢٤هـ = ٢٠٠٣م، ٤١/١.

(٢) سيبويه، أبو بشرٍ عمْرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب- شرح كتاب سيبويه، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢/ ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م، ٤٣١/٤.

عدّها المبرد (ت. ٢٨٥هـ)[١]، وهو ما استقر عليه حال العدد إلى اليوم.

ومع هذا فإن الحركات قصيرها وطويلها أكثرُ استعمالًا من الصوامت في مباني الكلمات وتراكيبها؛ فهي التي تبعث في الصوامت الروح، وقد سبق لسيبويه أنْ أشارَ إلى كثرة استعمالها وتفوقها على الصوامت من هذه الناحية، قال في" باب علل ما تجعله زائدا:" فأما الأحرف الثلاثة[٢] فإنهن يكثرنَ في كلِّ موضعٍ، ولا يخلو منهن حرف[٣] أو مِنْ بَعضِهِنّ[٤] إلا أن الواو لا تلحق

(١) المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد: المقتضب تحقيق وشرح: محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط٢/ ١٤١٥هـ = ١٩٩٤م، ج١/ ص ٣٢٨.

(٢) جاء مصطلح الحرف في كتاب سيبويهِ بأكثرَ من معنى، وهو يقصد بالأحرف الطويلة في هذا السياق" المُصَوِّتات"" Long vowels ".

(٣) جاء مصطلح الحرف هنا بمعنى الكلمة.

(٤) لعلَّ سيبويهِ يقصد بقوله" بعضِهِنَّ" الحركات القصيرة: الفتحة والضمة والكسرة، أو" الحروف الصغيرة"، أو" بعض حروف المدِّ أو" اللين" أو" بعض المصوّتات"؛ أي" الصّوائت". بحسب ترجمتنا لمصطلح" vowels "، وتفريقنا فيه بين الحركات الطويلة والقصيرة"؛ حيثُ آثرتُ في دراستي التي حصلت بها على درجة الماجستير اقتراح التفريقِ في الترجمة بين المصطلحين الألسنيين" Short vowels " و"Long vowels"؛ فقد جاءت ترجمتهما عند المحدثين بترجماتٍ منها: "الحركات القصيرة والحركات الطويلة"، و"أصوات المد القصيرة والطويلة"، و" الصوائت القصيرة والطويلة".
وبناءً على الفرق في قوة التصويتِ، ونسبة الوضوح السمعي، والطول والقِصر بين الحركاتِ في اللغة العربيةِ، ورغبةً في اختزال الترجمة، =

أوّلًا، ولا الياءُ أولًا، فيما ذكرت لك. ثم ليس شيءٌ من الزوائدِ[١] يعدلُ كثرتهنَّ في الكلام، هنَّ لكلِّ مدّ، ومنهن كلَّ حركة، وهنَّ في كل جميعِ. وبالياء الإضافة والتصغير، وبالألف التأنيثُ. وكثرتهن في الكلام وتمكنهن فيه زوائد أفشى من أن يُحصى ويُدرك فلما كنَّ أخواتٍ وتقاربن هذا التقاربَ أُجرين مُجرىً واحدًا"[٢].

= وإظهارًا لقدرة لغتنا العربية على الاختزال ارتضيتُ مصطلحَ "الحركة" ترجمةً لمصطلح "Vowel "، ورأيت أن تكون دلالتهُ على الحركةِ مطلقةً من أيِّ قيد؛ أعني أنْ تكونَ "فونيمًا تَجْريديًّا"، واستبدلت بمصطلح "الحركات القصيرة" مصطلح "صائت"؛ ليكون بديلًا لمصطلح "Short vowels"؛ لأنه أقلَّ تصويتًا من "المصوِّت" الذي جعلته بديلاً عربيًا للمصطلح الغربي "Long vowels"؛ أي "حروف المد" أو "اللين" بالمصطلح العربي القديم، أو "الحروف الهوائية" مصطلح الخليل في معجم العين الذي دلَّ به على الهمزة والألف والواو والياء، أو "الحروف الممطولة" للألف والواو والياء السواكن، أو "الحروف اللينة المصوتة" أو "الأحرف المصوتة" كما هو الحال في الخصائص لابن جني. تنظر دراستنا: "الدراسات اللغوية الحديثة في مصرَ في الفترة من ١٩٣٢- ١٩٦٢م"، كلية الآداب- جامعة الاسكندرية، ١٩٨٧م، ص.

(١) لعله يقصد بقية الحروف الزوائد التي تجمع معها في: (سألتمونيها)، أو (هناء وتسليم)، أو (هويت السمان)، أو (التناهي سُمُوّ) أو "اليوم تنساه". ولعل ما يدعم هذا التفسير قوله: "ثم ليس شيءٌ من الزوائدِ يعدلُ كثرتهنَّ في الكلام، هنَّ لكلِّ مدٍّ، ومنهن كلَّ حركة"، وكذلك فإن إشارته إلى أن المدَّ أصلٌ لكل حركةٍ لَتَعني صحةَ ما ذهبنا إليه في أن الضمير" هنَّ" في قوله" بعضهنّ" يعني "بعض حروف المد".

(٢) سيبويه: ٤/٣١٨.

وكرر مكي بن أبي طالب (ت. ٤٣٧هـ) مسألة تفوق الحركة على الصامت في الاستعمال، وذلك حين قال: "الكلام كله أُلِّفَ من أربعة أشياءَ: من حرفٍ متحركٍ، ومن حرفٍ ساكنٍ، ومن حركة، ومن سُكون. وذلك يرجعُ إلى شيئين: حرفٍ متحركٍ، وحرفٍ ساكن. والحرفُ المتحركُ في كلامِ العربِ أكثرُ من الساكن، كما أنَّ الحركةَ أكثرُ مِن السكون"(١).

ويعلل مكي لهذه الكثرة بقوله: "وإنَّما كان الحرف المتحرِّك في الكلام أكثرَ مِن الساكن؛ لأنَّك لا تبتدئ إلا بمتحرِّك، وقد يتَّصل به حرفٌ آخرُ متحرِّك، وآخرُ بعد ذلك متحرِّك، ولا يجوز أن يُبتدَأ بساكن، ولا أنْ يتَّصلَ ساكنٌ بساكنٍ أبدًا، إلَّا أنْ يكونَ الأولُ حرفَ مدٍّ ولين، أو يكونَ الثاني سُكِّنَ للوقف، وإنَّما كانتِ الحركةُ أكثرَ مِن السكون؛ للعلَّة التي ذكرنا في المتحرِّك والساكن"(٢).

ويوضح مكي أن للحركاتِ أثرًا في تبيين معاني الكلمات، فقال: "إنَّ الكلام إنّما جِيء به لِتُفْهَمَ المعاني التي في نَفْسِ المتكلِّم، وبالحركاتِ واختلافِها تُفْهَمُ المعاني؛ فهي منوطةٌ بالكلام مرتبطةٌ به ونيطت به؛ إذْ بها يُفَرِّقُ بين المعاني التي من أجلها جِيء بالكلام"(٣).

(١) مكي بن أبي طالب القيسي: الرعاية لتجويد القراءة وتحقيق لفظ التلاوة، تحقيق د. أحمد حسن فرحات، دار عمّار، ط٣/ ١٤١٧هـ = ١٩٩٦م، ينظر فيه:" باب ما تضمنه تأليف الكلام وعلله"، ص ٩٧.

(٢) المصدر السابق: ص ٩٧.

(٣) المصدر السابق: ص ١٠١- ١٠٢.

إنَّ ما جاء به مكي هنا ليس جديدًا؛ فقد سبق للنحاة الأوائل أن أشاروا إلى أثر الحركة في المعنى سواء أكان هذا المعنى لغويًا أم وظيفيًا اصطلاحيّا، كما في دلالة الضمة على الإسناد، والفتحة على المفعولية، والكسرة على الإضافة- وكذلك كانَت إشاراتهم المتكررة- في علم التصريف وغيره- إلى وظيفةٍ أخرى؛ وهي وظيفة الحركة في صُنْعِ الكلمات وما ينتج عن اختلافِها من أثرٍ فَعّالٍ في البنية والمعنى، وكذلك إشاراتهم- إضافةً إلى أثرها البنيوي والمعنوي- إلى أثرها في الإيقاع والوصل بين الكلماتِ في الجمل أو تراكيب الكلام.

أخلص مما سبق إلى أنَّ للحركات وظائفَ متعددة، سواءٌ في الوصل بين الصوامت وربطِها ببعضِها بعضًا ربطًا تلاحميًّا ينتجُ عنه بناءُ كلمةٍ مفردةٍ دالةٍ على معنىً في ذاتِها كما في الاسم والفعل، أو مع غيرها كما هو الحال في الحرف. وكذلك فإن لها أيضًا -كما أشرنا- وظيفةَ الربط بين الكلمات، أو إن شئت فقل: إن لها وظيفة وصلِها مع بعضِها في سلاسلَ تَنْظِمُها جملًا وتراكيبَ ذواتِ معانٍ.

ومع هذا كله فإنه لا يمكننا إنكارُ ما جاءَ في كلامِ العرب من كلماتٍ أو صيغٍ اتفقت في صوامتِها التي تشكلت منها، ولكنها اختلفَتْ في حركةٍ منها أو أكثرَ بدونِ اختلافٍ بينها في المعنى؛ فنحن نعي جيدًا أن هناك من علماء اللغة العربية القدماء قد صَنَّف المصنفاتِ التي أوردَ فيها شواهدَ من اللغةِ قد تَكَلَّمَت بها ألسنةُ العرب جاء فيها لفظانِ أو أكثرُ على صيغةٍ واحدةٍ، واختلفا في

حركة واحدة بدون اختلافٍ في المعنى؛ وذلك على النحو الذي نلقاه مثلًا عند ابن السكيت (ت. ٢٤٤هـ) في كتابه" إصلاح المنطق" وابن قتيبة (ت. ٢٧٦هـ) في كتابه "أدب الكاتب"[١].

أقول :

وجدنا هذين العالمين الجليلين يذكران صِيغًا اختلفت كلماتُها في حركةٍ منها ولكنها اختلفت معنى، وهذا دليلٌ آخَرُ على الاعترافِ بوجودِ ظاهرتي اختلاف المعنى وعدمِهِ في لغتنا العربية، فها هو **ابنُ السكّيت** مثلًا يذكر في كتابه أبوابًا متتالية تدلل على وجودهما في لغتنا العربية منذ القِدَمِ، كما في:"باب فَعْل وفِعْل باختلاف المعنى"، و"باب فِعْل وفَعْل باتفاقِ معنىً"، و "فِعْل وفُعْل باختلاف معنى"، و" فِعْل وفُعْل باتفاقِ معنى"، و "فَعْل وفُعَل باختلاف معنى". و" فَعْل وفَعَل باختلاف معنى"...**إلخ**. وكذلك وجدنا **ابن قتيبة** يَعِجُّ كتابُه" أدب الكاتب" بمظاهرِ الاختلاف سواء مما جاء في لغات العرب، أو حرّفته العامة[٢].

(١) ابن السكّيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحق: إصلاح المنطق، شرح وتحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، الناشر: دار المعارف- القاهرة، ط. ٤، وجاء تأريخ مقدمتي المحققين في ١٣٦٨هـ = ١٩٤٩م، ص ١٥٨- ١٢٣+ ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله ابن مسلم: أدب الكاتب، شَرَحَهُ وكتبَ هوامشه وقدَّمَ له: الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط١/ ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م، ص ٣٦٦- ٣٧٤.

(٢) ينظر على سبيل المثال، ابن السكّيت: إصلاح المنطق: ص ٨٤٣ وما بعدها + ابن قتيبة: أدب الكاتب، ينظر فيه مثلًا: ص ١٤٢- ١٤٣+ =

وهذا عالِمُ اللغةِ أبو العباس ثعلبٌ (ت. ٢٩١هـ) نراه ينثرُ في فصيحِهِ شواهدَ كثيرةً على ما جاء بلغتين أو أكثر، منها ما اختلف فيها المعنى، ومنها ما اتفق فيه، وذلك على النحو الذي نلقاه في صدرِ "**باب ما يقال بلغتين**"[(١)]، قال: "يقال: هي بَغداد وبَغدان، وتقال بالذال أيضا، وتُذَكّرُ وتؤنث، وهم صِحابي بالكسر، وصَحابتي بالفتح"، وهم صَفو الشيء وصِفوته، وهو"الصَّيدناني" و "الصَّيدلاني"، وهي"الطُّنْفَسَةُ والطَّنْفِسة".

وهذا ابنُ دُرُستويه (ت. ٣٣٧هـ) أحدُ شراحِ فصيح ثعلب، يشرح باب ثعلب السابق تحت عنوان: "تصحيح الباب الثلاثين، وهو المُترجَمُ بباب ما جاء بلغتين"[(٢)]، نراهُ فيهِ يُعللُ للاختلافِ الواقعِ في الكلماتِ ذواتِ البنيةِ أو الصيغةِ الواحدةِ بالعُجْمَةِ، كما في حديثِهِ عن "بغداد" و"بغدان"، وباللغة أو اللهجة كما في حديثه

= وينظر فيه أيضًا أبوابًا من "كتاب الأبنية"، مثل: "ما جاء في على ثلاث لغات من بنات الثلاثة"، و" باب فعلَة بثلاث لغات" و" باب فعال بثلاث لغات"، و" باب ما جاء فيه أربع لغات من بنات الثلاثة" و" باب ما جاء فيه ست لغات"...إلخ. ص ٣٨١- ٣٨٥، وكذلك تنظر معجماتُ اللغة ففيها شواهدُ لا تُعدُّ ولا تُحصى على ظواهر الاختلاف بصفة عامة بسبب اللحن أو اللهجة.

(١) ينظر هذا الباب في: ثعلب، أبو العباس: فصيح ثعلب، تحقيق د. عاطف مدكور، دار المعارف، ص ٣١٣- ٣١٧.

(٢) ابن درستويه، أبو محمد عبدالله بن جعفر: تصحيح الفصيح وشرحه، تحقيق: د. محمد بدوي المختون، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية- وزارة الأوقاف (ج. م.ع). ينظر هذا الباب، ص ٤٥٤- ٤٨٠.

عن "الصَّيدناني" و"الصَّيدلاني" و"الطَّنْفَسَةُ والطَّنْفِسة" و"القَلَنْسُوَة" و"القُلَنْسِية" وغيرها[1].

وعند وقوفه عند" صَفوِ الشيءِ وَصِفْوتِه"، فإنه يفرق بينهما في المعنى؛ لذا فهما عنده من لغةٍ واحدة. وكذلك فعلَ في كلمتي "صِحابي بالكسر، وصَحابتي بالفتح" اللتين ذكرهما ثعلب في كتابه أيضا، وكلماتٍ أخرى أضافهما إليهما تشترك معهما في الأصل، وهي: "صَحْبي وأصحابي وصُحْبتي وصُحّابي بالضَّمِّ والتشديد؛ وهو هنا يَذْكرُ أنَّ "لكلِّ واحدٍ من ذلك معنىً غير سائره، مع اشتراكهما في الأصل، وهو الصاحب: الواحد منهم... وليس شيءٌ من هذا بلغاتٍ مختلفةٍ على ما وضعه ثعلب في هذا الباب، ولكنها وُجوهٌ صحيحةُ المعاني يَتكلَّمُ كلَّ العرب بها، وهي على قياسٍ مطّرد في كل شيء"[2].

وكما هو واضح فإنَّ ابن درستويه ودون إعرابٍ أو شرحٍ لفروقِ المعنى الموجودةِ في كلِّ كلمةٍ من هذه الكلماتِ نراهُ يُصَرِّحُ بأنْ "ليس شيءٌ من هذا بلغاتٍ مختلفةٍ"، وأنها مُطَّرِدةٌ" يتكلم كل العرب بها"؛ وذلك لبيان أن الاختلافَ الذي لا ينتجُ عنه تغييرٌ معنويٌّ هو نتاجُ العُجْمَةِ أو اللهجة. وهذا في رأينا غير دقيق؛ فقد يقع في بعضِ مفرداتِ اللغةِ أو اللهجةِ الواحدةِ تغييرٌ أو ترادفٌ بدون فوارقَ معنوية، وقد يكون للمفردة الواحدة معانٍ عدةٌ مختلفةُ المعاني بدون أدنى تغييرٍ في بنيتِها، كما في ظاهرة

(١) المصدر السابق: ص ٤٥٥.

(٢) المصدر السابق: ص ٤٥٥- ٤٥٦.

المشترك اللفظي. وقد تحملُ الكلمةُ الواحدةُ معنيينِ متضادين بدون اختلافٍ في اللهجات.

وتبرز لنا في هذا السياق أيضًا ظاهرة **المثلثات** التي راد الحديثَ عنها العالِمُ اللغويُّ قُطْرُبٌ (ت. ٢٠٦هـ) في كتابه "مثلثات قطرب"، وكانَ قد قَصَرَها على المثلثات التي اتفقت في صيغِها واختلفت في معانيها لاختلافها في إحدى حركاتها في الأغلب الأعم.

وخالفَ قطربًا ابنُ السِّيدِ البَطَلْيوسي (ت. ٥٢١هـ) حين قرأناه في كتابه "المثلث" يجمع المثلثاتِ المختلفةَ المعاني، والمثلثاتِ المتفقةَ المعاني(١).

ووجدنا ابن السكيت دون إشارة إلى مصطلح المثلث يذكر في كتابه مثلثاتٍ اتفقت معنى، كما في: صيغ (فَعْل وَفِعْل وفُعْل) و(فَعْلَةٍ وفُعْلَةٍ وفِعْلة)(٢) وكذلك فعل ابنُ قتيبة(٣).

هذا ولم يقتصر الأمرُ على ظاهرةِ إبدال حركةٍ في بعضِ مفرداتِ الصيغة الواحدةِ بدونِ تغييرٍ في المعنى؛ فهناك ظواهرُ أخرى وقعت في لغتِنا العربيةِ الفصحى، ومنها أيضًا ما جاء في لغةِ القرآنِ الكريم ولاسيّما القراءات القرآنية.

(١) أبو سليمان، صادق عبدالله: العمل المعجمي قبل العصر الحديث، مطبعة المقداد- غزة/ فلسطين، ط١/ ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م، ص ٨٧-١٠٦.

(٢) إصلاح المنطق: ص ٨٤- ٨٦+ ١١٦- ١١٧.

(٣) أدب الكاتب: ص ٣٨١- ٣٨٥.

وكذلك لا يمكنُ إنكارُ تنبهِ علمائنا إلى هذهِ الظواهر، ودراستهم لها الدراسةَ التفصيليةَ؛ ومن هذه الظواهرِ بصفةٍ عامةٍ: "التغييرُ في ترتيبِ بعضِ أحرفِ المفردةِ تقديمًا أو تأخيرًا كما في القلب المكاني، أو وقوعُ إبدالٍ صوتيٍ في نطقِها بدونِ تغييرٍ في المعنى. كما في موضوعات "الإبدال بالحركات والصوامت"، و"الضرورة الشعرية" ... إلخ.

لقد وجدنا ابن فارس (ت. ٣٩٥ هـ) مثلًا يُفَصّلُ في مظاهرِ اختلافِ اللهجاتِ بدون تأثيرٍ في المعنى، وذلك في بابٍ عقدَهُ بعنوان: "القول في اختلاف لغات العرب"[(١)]، ومنها: الاختلاف في الحركات، والحركة والسكون، وإبدال الحروف، والتقديم والتأخير، والاختلاف في الإدغام، والتذكير والتأنيث، والإعراب، وصورة الجمع، ومطل الحركة، والأضداد ... إلخ.

نخلص مما سبق إلى أنه لا يمكن إنكار ظواهر اختلاف العرب في نطوقها لمفرداتِ لغتها، سواءٌ بقي المعنى فيها على حاله أو وقع فيه تغيير. وإذا كان هناك من تعليلٍ -في هذا السياق- فإننا نرى أنَّ مصدر هذا الاختلافِ- كما نص علماء العربية- يرجع -في الأغلب- إلى اختلاف اللهجات، أو العُجْمةِ، أو الخطأِ في النطقِ، بل اللحن بالمصطلح العربي القديم، سواء في إبدال الصوامت أم في الحركات بدون تغييرٍ في المعنى أو غيره من مظاهر التغيير في اللغة العربية وغيرها من اللغات.

(١) ابن فارس: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، تحقيق محمد صقر : ص ٢٨-٣٢، ونقل السيوطي (ت. ٩١١هـ) هذا الباب في المزهر في علوم اللغة وأنواعها ج١/ ص ٢٥٥-٢٥٧.

أمارة وإمارة مثالًا :

استقرأ علماءُ العربيةِ كلامَ العربِ، ووضعوا فيه المصنفات التي استخلصوا فيها قواعده الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وفي مجال بيان نطق اللفظ وشرح معناه تأتي المعجمات وكتب اللغة العربية المصدرَ اللغويَّ الموثوقَ في مجال الوصول إلى صواب النطق والمعنى في الكلام.

وفي مجال التوثق من نطقِ العربِ الفصحاءِ لكلمتي" إمارة" بكسر الهمزة، و (أمارة) بفتحها أيضًا وجدنا العربَ تقول- كما جاء في معجم العين- **للخليل** (ت. ١٧٥هـ):" والإمْرةُ الإمارة، وهو أمير مُؤَمّر... والأمارُ: الموعد، قال: إلى أمارِ وأمارٌ مدّتي. وأمِرَ وَلَدُها، أي: كَثُر ما في بَطْنها. وأمِرَ بنو فلانٍ أمارة؛ أي: كثروا وكَثُرَتْ نَعَمُهم".

وكما هو واضحٌ فإن هناك فرقًا في المبنى والمعنى بين الإمارة والأمارة؛ **فبكسرِ الهمزةِ** تعني الأمير أو الحاكم يأمر فيطاع؛ وعليه كان قول عمر بن أبي ربيعة: (البحر الطويل)

فأنتَ أبا الخَطّابِ غَيرُ مُدافَعٍ عَلَيَّ أميرٌ ما مَكُثتُ مُؤَمَّرُ

وأما **بفتحها** فتشير إلى شيءٍ ظاهرٍ واضحٍ كالموعد أو كثرة العدد أو الشيء.

وجاء في تهذيب اللغة **للأزهري** (ت. ٣٧٠هـ): "يقولون: أمر الله المهرة؛ أي **كَثُرَ** ولدُها. وقال الأصمعي: **أمر الرَّجل إمارةَ، إذا صار عليهم أميرًا. وأمَّر أمارةً، إذا صيَّرَ علمًا**. ويقال: مالك في **الإمرة**

والإمارة خيرٌ، **بالكسر**. وأمَّر فلانٌ، إذا صيَّر أميراً. وآمرت فلانًا، ووامرته، إذا شاورته. **والأمار** : الوقت والعلامة؛ قال العجاج: (إلى أمارٍ وأمار مُدَّتي) ... أبو عبيد، عن الفراء: تقول العرب: في وجه المال تعرف أمرته؛ أي زيادته ونماءه ... **والأمرة : الزيادة والنماء والبركة** ... وقال أبو عمرو: **الأمَرات : الأعلام؛ واحدتها : أمَرة. وقال غيره : وأمَارة**، مثلُ (أمرة)؛ وقال حميد:-البحر الكامل-

بِسَوَاءِ مَجْمعة كأنّ أمارةً منها إذا بَرَزت فَنِيق يَخْطُرُ

وكلَّ علامةٍ تُعَدُّ فهي أمارة. وتقول: هي أمارة ما بيني وبينك؛ أي علامة؛ وأنشد- (البحر الطويل)-

إذا طَلعتْ شمسُ النهارِ فإنها أمارةُ تَسْليميْ عليكِ فَسَلِّمِي

وجاء التفريقُ في الصحاح **للجوهري** (ت. ٣٩٣هـ) بين الأمارة والإمارة أكثر اختصارًا ووضوحا، قال:" والأميرُ: ذو الأمْرِ. وقد أمَرَ فلانٌ وأمُرَ أيضًا بالضم؛ أي صار أميرًا. والأنثى بالهاء. والمصدر الإمْرَةُ، **بالكسر**. والإمارَةُ: الولايةُ. يقال: فلانٌ أُمِّرَ وأُمِّرَ عليه؛ إذ كان واليًا وقد كان سوقَةً، أي إنَّهُ مجرَّبٌ. ويقال أيضًا: في وجه المال تَعرف أمَرَتَهُ، أي نَماءَهُ وكثرته ونفقته. والتَأْميرُ: تولية الأمارةِ. يقال: هو أميرٌ مُؤَمَّرٌ".

ولم تخرج المعجمات العربية الأخرى كـ "لسان العرب" **لابن منظور** (ت. ٧١١هـ)، و"**تاج العروس**" للزَّبيدي (ت. ١٢٠٥هـ)، في التفريق بين لفظي "الأمارة" بفتح الهمزة"، و"الإمارة" بكسرها"، وإنْ جاءت في جمعِها عمن سبقتها أكثر تفصيلًا منها.

وإذا انتقلنا إلى كتبِ لغويةٍ أخرى فسنجدها تخوض غمار التفريقِ بين لفظي الدراسة، وسنراها تُوافق المعجماتِ السابقةَ في القول بوجود اللفظين بفتح الهمزة وكسرِها، وكذلك في التفريق بين معنييهما، وذلك على النحو الذي نقرؤه عند **ابن الجبان** (توفي بعد: ٤١٦هـ) قال: "وأمِرَ القومَ: إذا كَثُروا يأمرون أمْرًا؛ فهم أمِرون وآمِرون، كما يقال: حَذِرون وحاذرون. (وأَمِرَ علينا فلان): إذا صار واليًا علينا، يأمُرُ أمْرًا وإمارة"[(١)]؛ أيْ لهُ سلطانٌ وقوةٌ تؤهله للحكم.

وقال في سياقٍ آخر: "والإمارة: الولاية، يقال: أميرٌ بيِّنُ الإمارة، ووالٍ بيِّنُ الولاية. و (الأمارةُ) - بالفتح- (العَلامة)، والجميعُ: الأمارات والأمائِرُ. (ولك عليَّ أمرَةٌ مطاعةٌ) تعني: الأمر مرة واحدة. (والإمْرةُ) -بالكسر- هي الإمارةُ كالحِجْبة والحِجابة والكِتبة والكِتابة"[(٢)].

وفي إسفار الفصيح لصاحبه **الهروي** (ت. ٤٣٣هـ) قال: "وأمِرَ القومُ بكسرِ الميم: إذا كثُروا، يأمرون أمَرًا وأمَرَةً بفتحها، فهم أمِرونَ بكسرِها مع القصر، وآمِرونَ أيضًا بالمد، مثل: حَذِرون وحاذِرون. وأمَر علينا فلان: أيْ وَلِيَ بفتح الميم، فهو يأمُرُ بضمها، أمْرًا بسكونها وفتحِ الهمزة، وإمْرَةٌ وإمارةٌ بكسرها، فهو

(١) ابن الجبان، أبو منصور شرح الفصيح في اللغة، دراسة وتحقيق د. عبد الجبار جعفر القزاز، قدّم له: أ. إبراهيم الوائلي، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١/ ١٩٩١م : "ص ١٣٢.

(٢) المصدر السابق: ص ٢٣٣.

أمير، ونحن مأمورٌ علينا"[1]. وقال:" والإمرةُ" بالكسر الإمارة بعينها، كالكِتْبة والكِتابة، والحِجْبة والحِجابة، يقال: ما لَكَ في الإمْرةِ والإمارةِ خَير"[2].

وكذلك رأينا من اللغويين من أضاف في تفريقه بين اللفظين اختصاصَ لفظ "الإمارة" بكسر الهمزة بالاسمية، و"الأمارة" بفتحها بالمصدرية، قال **ابنُ درستويهِ** (ت. ٣٣٧هـ) في مثل هذا السياقِ قوله: "والفِراسةُ بوزن الإمارة والوِكالة والصِّناعة، وعلى معناها، وهو اسم، وبالفتح **مصدرٌ** صحيحٌ كالوَكالةِ والوَلايةِ ونحوها، وقد رُوِيَ في الحديثِ: "اتَّقوا فِراسةَ المؤمن "بكسرِ الفاء"[3].

ولعلَّ ما جاء في "لسان العرب" لابن منظور (ت. ٧١١هـ) ومن لفَّ لِفَّهُ من المعجمات اللغوية في هذا المضمون يُشكلُ استفادةً من ابن درستويه بل سيبويه (ت. ١٨٠هـ على الأرجح) أو غيره- كما سيأتي- أو من لفّ لِفَّهُ من لغويين آخرين، قال: "ابن سيده: وَلِيَ الشيءَ وولي عليه وِلاية ووَلاية، وقيل: **الوِلاية الخُطة كالإمارة، والوَلاية المصدر. ابن السكيت**: الوِلاية، بالكسر، السُّلطان، **والولاية والولاية النصرة**. يقال: هم على وَلايةٍ؛ أي مجتمعون في النُّصرة. وقال **سيبويه**: الوَلاية، بالفتح، المصدر،

(١) الهروي، أبو سهل محمد بن علي بن محمد: كتاب إسفار الفصيح، دراسة وتحقيق: د. أحمد بن سعيد بن محمد قشاش، ١٤٢٠هـ، الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، ص ٤٢١.

(٢) المصدر السابق: ص ٦٨٦- ٦٨٧.

(٣) ابن درستويه: تصحيح الفصيح وشرحه، ص ٢١٧- ٢١٨.

والوِلاية، بالكسر، الاسم مثلًا الإِمارة والنِّقابة؛ **لأنه اسمٌ لِما توليتَهُ وقمتَ به فإذا أرادوا المصدر فتحوا**. قال ابن بري: وَقُرِئَ: ﴿ما لكم من وِلايتهم من شيء﴾ بالفتح والكسر، وهي بِمعنى النُّصرة، قال ابن الحسن: **الكسر لغة**، وليست بذلك ... قال: **والوِلاية التي بمنزلة الإمارة مكسورة؛ لِيَفْصِلَ بين المعنيين**"[(١)].

ووجدنا **الصفدي** (ت. ٧٦٤هـ) في مقام تصويب الأخطاء اللغوية يفرق بين لفظي "الأمارة" بالفتح، و"الإمارة" بالكسر، فيقول: "يقولون: سَرَّ إلى فلان: بـ (إمارة) كذا، فيكْسِرون الهمزة، والصواب: بـ (أمَارة)، بفتح الهمزة، وهي العَلَمُ والسِّمَةُ"[(٢)]. وأضاف في سياقِ آخرَ قائلًا: "ويقولون: الخَزانة فيفتحون. والصواب: الخِزانة؛ وهو المكان الذي يُخَزَّنُ فيه المتاع، والخِزانة أيضًا: عمل الخازن، كالوِلاية والإمارة"[(٣)].

نخلص مما سبق إلى أن هناك فرقًا معنويًّا واضحًا بين لفظ (الأمارة) بفتح همزة القطع، و (الإمارة) بكسرها. **على أن ما نود التنبيه عليه** في هذا السياقِ هو أننا ما زلنا نستعمل ذين اللفظين وما ارتبط بهما من ألفاظٍ من نفسِ أصلِ حروفهما بمعناهما الأول؛ فنقول في كلامنا للتأكيد على الشيء أو الأمر، أو التذكير به أو

(١) لسان العرب: (و. ل. ي).
(٢) الصفدي صلاح الدين خليل بن أيبك، حققه وعلق عليه وصنع فهارسه: السيد الشرقاوي، راجعه د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط١/ ١٤٠٧هـ = ١٩٨٧م، ص ١٢٦.
(٣) المصدر السابق: ص ٢٤٤.

التدليل عليه: "فعلت كذا بأمارة كذا"، أو إذا جاءك فقل فأعطه كذا إذا أتاك بأمارة كذا" أو قل له: أعطني كذا بأمارة ما بينك وبينه، وهكذا دواليك في لفظ الأمارة مفتوح الهمزة بمعنى الدليل أو العلامة كذا. وفي هذا المعنى جاء قول الشاعر:- (البحر الطويل)-

إذا طلَعَتْ شمسُ الضُّحاءِ فإنها أمارةُ تَسْليميْ عليكِ، فَسَلِّميْ

وقبله قال ابن هشام اللخمي (ت. ٥٧٧هـ): "والأمارةُ بالفتح: العَلامةُ"(١).

وفي مجالِ "الأمرِ" و"الإمارةِ" بمعنى "الحُكْمِ" نقول في لغتنا المعاصرة، ولاسيما في التعامل مع الشرطة وأحكام النيابة والقضاء؛ فرجال الشرطة مثلًا يقولون اليوم: "معنا أمرٌ بتفتيش البيت"؛ أيْ حكْمٌ أو إذن، وعندما يُسألون في هذا السياق يقال لهم: "هل معكم أمرُ نيابة؟" أو "إذنُ نيابة".

وإذا كان لفظ الإمارة - بكسر همزة القطع- قد جاء عند القدماء بمعنى القوةِ أو الحكمِ المُؤَهِّلِ لإصدارِ الأوامرِ والأحكامِ فإنَّ استعمالَ هذا اللفظِ نراه قد تَلبّسَ في العصر الحديث بالدلالة على منطقةِ حكمٍ ترتبط بمناطقِ حكمٍ أخرى تُسمى (الإماراتُ)، ولكلٍّ منها حُدودٌ جُغرافيةٌ خاصةٌ بها، وتتمتع بقدرٍ من الاستقلالية في حُكْمِ نفسِها، وتخضعُ كغيرها لسياسةِ الدولة الأم. و"الإمارات" صيغة جمعِ مصطلحِ (الإمارة)، كما في قولنا: دولة "الإمارات العربية المتحدة"، وهلمَّ جرّا.

(١) ابن هشام اللخمي: شرح الفصيح، دراسة وتحقيق: د. مهدي عبيد جاسم، بغداد، ط١/ ١٤٠٩هـ = ١٩٨٨م، ص ١٥٢.

وهكذا تَلَبَّسَ مصطلح "الإمارة" في عصرنا الحديث بهذا المعنى السياسي المرادف للمصطلح السياسي القديم "الوِلاية" وجمعها "الوِلايات"، وهو في الأصل مصطلحٌ إسلاميٌ ظهر في عهد الخلفاء الراشدين ومن أتى بعدهم في دول الخلافات الإسلامية، وما زال هذا المصطلح مستعملاً في أيامنا؛ فقد قيل: "الولايات الإسلامية، و"الولايات العثمانية"، ويقال اليوم: "الولايات المتحدة الأمريكية". ومنه مصطلح "الوالي"؛ أي الحاكم لمنطقةٍ جغرافيةٍ معينةٍ في إطار الدولة. ومثله مصطلح "الأمير" المأخوذ من مصطلح "الإمارة".

نخلص مما سبق إلى أنه يُخطئُ كل من ينطقها في حالِ دلالتها على المعنى السابق بفتحِ الهمزة لِمخالفته لِما جاء عن أهلِ العربيةِ الفصحاءِ القدماءِ الذين دلّوا باختلاف حركة الهمزة في ذَين اللفظينِ على فارقٍ في المعنى بينهما؛ فـ (الأمارةُ) بفتح الهمزة تدل على معنى "العَلامة". أما (الإمارةُ) بكسرِها فهي الحُكْمُ أو الأمرُ، وترادف مصطلحَ "الولاية"، وكلتاهما منطقةٌ جغرافيةٌ مُعينة تخضع لِحكْمِ والٍ أو أميرٍ أو حاكم. وكذلك يخطئُ كل من ينطق همزة لفظ (امارة) في المعنيين بتشكيلٍ واحد.

اعتراض لا مبررَ له في هذا السياق :

قد يَحتجُّ بعضَنا فيقول: إنَّ وزنَ (فعالة) وأوزانًا أخرى غيره قد تأتي ألفاظها متفقة الحروف، ولا تختلف إلا في حركة واحدة، ولكنها تأتي بمعنى واحد؛ لذا فإنه لدواعي التيسير على الناس

يرى أنه لا داعي لتعقيد المسألة في التفريق بين اللفظين ما دامت الصيغة عربية معروفة.

ومن هذه الشواهد[1] كلماتٌ جاءت على صيغة (فعالة) مما فيه لغتان: "فَعالة وفِعالة بفتح الفاء، وبكسرها"، مثل: "الرَّطانة والرِّطانة"، و"الوَقاية والوِقاية"، و"الوكالة والوِكالة" ... **إلخ**. و"فِعَالة وفُعَالة بكسر الفاء، وبضمها" مثل: "دِوَايَة اللبن ودُوَايته" للجلْدَة الرقيقة التي تعلوه، وهي "الخِفَارة والخُفَارة"، و"الفِتَاحة والفُتاحة"، وهي المحاكمة. و"فَعالة وفُعالة" بفتح الفاء، وبضمها، كما في: "في صوته" رَفاعَةٌ ورُفاعة"؛ أي: عُلُوٌّ، وعليه "طَلاوَة من الحسن وطُلاوَة". و: (باب ما جاء على مفعل فيه لغتان): "مفعَل ومَفْعِل بفتح العين وبكسرها" و" مُفْعَل ومِفْعَل بضم العين وبكسرها، مع فتح العين فيهما". و"باب فَعلة وفُعلة" و"باب فِعْلة وفُعْلَة" و"باب فَعلة وفِعلة" و"باب فُعْلة وفُعُلة" ... إلخ.

ومع هذا فنحن نرى أنه لا مُسوّغ لهذا الاعتراض، لأن دلائله ليست مطّردة، وقد وجدنا من علماء العربية من علل لهذا الاختلاف في الحركة والترادف في المعنى باللحن أو العجمة أو اللهجة.

(١) ينظر على سبيل المثال: إصلاح المنطق + أدب الكاتب.